

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد . . . كنا قد وعدنا بالبداية بالأسئلة الموجودة :

**السؤال الأول ، يقول : هل يمكن معرفة بعض الكتب التي تفيد في هذه المسائل المذكورة في الدرس**

**الإجابة :** نعم . هناك كتب نافعة في استحضار بعض المادة التي تُذكر في هذا الدرس ؛ هناك كتب عامة حول كتب متعددة ، وهناك بعض الكتب ربما اختصت بكتاب معين .

**فمثلاً من الكتب العامة :**

- 1- كتاب " شروط الأئمة " لابن منده .
- 2- وكتاب " شروط الأئمة الخمسة " للحازمي .
- 3- وكتاب " شروط الأئمة الستة " لمحمد بن طاهر المقدسي .
- 4- وكتاب " الحطة في ذكر الصحاح الستة " للقنوجي . السيد صديق حسن .

- 5- وكتاب " الرسالة المستطرفة " لمحمد بن جعفر الكتاني .

**ومن البحوث المتأخرة :**

- 1- وهو كتاب جيد ؛ كتاب " بحوث في تاريخ السنة المشرفة " للدكتور أكرم ضياء العمرى .
- 2- وكتاب " مناهج المحدثين " للشيخ سعد الحميد .
- 3- وكتاب " تدوين السنة النبوية " للدكتور محمد بن مطر الزهراني .

**وهناك كتب خاصة ببعض الكتب مثل :** " هدي الساري "

بالنسبة لصحيح البخاري للحافظ ابن حجر ، وسيأتي بعض الكتب التي اختصت بكتب معينة عند ذكر هذه الكتب ؛ إذا تكلمنا عن مسلم – إن شاء الله – أو الآن إذا انتهينا من البخاري أيضاً ، نذكر بعض الكتب التي ربما تنفع في هذا المجال ، لكن تلك الكتب تشمل الكلام عن كتب متعددة ، ليست خاصة بكتاب واحد . هذا بالنسبة للسؤال الأول .

**السؤال الثاني : ما مذهب الإمام البخاري ؟ اذكر مثال عن معلقات الأسانيد ، وتعريفها ؟**

**الإجابة :** مذهب الإمام البخاري ؛ إذا كان يقصد مذهبه الفقهي فهو إمام مجتهد ، عدّه الحنابلة من الحنابلة ، وعدّه الشافعية من الشافعية ، والصواب أنه ليس بحنبلي ، ولا شافعي ، وإنما هو إمام مجتهد يتبع الدليل ، مثله في ذلك مثل الأئمة الكبار .  
وأما المعلق وأمثله ذكرناه بالأمس ؛ يعني هذا السؤال قبل ذكر الأمثلة .

**السؤال الثالث ، يقول : هل بالإمكان أن نصور المذكرات ، حتى نتمكن من الإمام بكل ما تقول ؛ لأنه لا يتسنى لنا كتابة ما تقول كله ؟**

**الإجابة :** ليس لديّ مانع من كتابة المذكرات ، لكن أول شيء هذه المذكرات بعضها رءوس أقلام ، وفيها إحالات ، وفيها أشياء ، لا يُحسن الاستفادة منها إلا العبد الفقير ، لكن عندكم الأشرطة يمكن الاستفادة منها ، ولعل الأشرطة إذا فرّغت أعطي الأخ الذي يفرّغ الأشرطة المذكرات هذه لينقل إن كان هناك نقول معينة أو أشياء ممكن تُعينه في إكمال هذه التُّقُول ، اسم الكتاب ورقم الصفحة ، فيمكن أيضًا ليستفيد من هذه الأرقام للصفحات والعزّو ، فتكون هذه المذكرة مفرّغة ، ويكون هذا أكثر فائدة - إن شاء الله - بمجرد أني أعطيك هذه الأوراق ، لكن إذا فرغت الأشرطة ممكن نعطي الذي يفرغ هذه الأوراق .

**السؤال الرابع ، يقول : بخصوص الكلام على : لماذا لم يقطع البخاري بصحة المعلقات التي بصيغة الجزم ، هل هذا يطبق على الأقسام الأربعة المذكورة أم على القسم الرابع فقط ؟**

**الإجابة :** نحن قلنا إذا كان بصيغة الجزم ، فإن البخاري يقطع بصحّته إلى من علّقه عنه .

**السؤال الخامس : هل في صحيح البخاري حسنٌ ، وضعيف ؟**

**الإجابة :** أما ضعيف فليس في صحيح البخاري حديث ضعيف إلا وقد ثبت عليه ، البخاري لا يذكر حديثًا هو يرى أنه ليس بصحيح إلا وينبه على ما فيه من علة ، وما فيه من ضعف .  
لكن هل يوجد في صحيح البخاري حديث ضعيف عند غيره من العلماء ؟

نعم . ولذلك ذكرنا أن الدارقطني انتقد بعض الأحاديث ، وغيره من العلماء انتقدوا بعض الأحاديث ، فإذا كان السؤال عن البخاري ، فالجواب تقدّم ، وإن كان السؤال عن غيره فالخلاف في ذلك مشهور ، ولم يُسَلَمَ للبخاري كل ما ذكره ، نعم المنتقد قليل ويسير جداً بالنسبة لما لم يُنتقد ، لكنه يوجد أحاديث منتقدة في " صحيح البخاري " .

**السؤال السادس ، يقول : ألا يمكن الجمع بين الروايات في حديث الاضطجاع قبل أو بعد سنة الفجر ، أن ما ورد من رواية أن الاضطجاع كان قبل السنة ورواها مالك أنها كانت بعض أحوال النبي ؟**

**الإجابة :** لا يمكن ؛ لأن الحديث واحد ، مَطْلَعُ الحديث ، وَمَخْرَجُ الحديث واحد ، يعني : شيخ مالك وشيخ غيره من الرواة شيخ واحد ، بالإسناد إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، فهو حديث واحد ، لا يمكن أن نقول أنهما حديثان مختلفان ، لو كان هذا مثلاً من حديث صحابي ، وهذا من حديث صحابي آخر ؛ كان يمكن أن نقول هذا الكلام ، لكن لما يكون الحديث إسناده واحد ، الذي حدّث مالكاً هو نفسه الذي حدّث الآخرين ، وَاخْتُلِفَ على هذا الشيخ ؛ فمالكُ ذكر أن الاضطجاعة قبل سنة الفجر ، والبقية ذكروا أن الاضطجاعة بعد السنة . ولذلك فإن ابن عبد البر ، وهو الإمام المحدث المالكي ، الذي كان حريصاً كل الحرص عن الدفاع عن الإمام مالك ما استطاع إلا أن يُقر بأن هذا الوهم من مالك ! فلو كان هناك مجال للدفاع أو لأن نقول إن الإمام مالك لم يهم في هذا الحديث ، لكان أولى الناس بمثل هذا القول هو ابن عبد البر في كتابه " التمهيد " .

**السؤال السابع ، يقول : هل على كتاب " فتح الباري " ، وكذلك كتاب " شرح مسلم " للنووي مأخذ ، وهل وجدت كتب توضح هذه الملاحظات ؟**

**الإجابة :** ما في كتاب يخلو من مَلَحَظ ، كل كتاب خلا " كتاب الله " عز وجل لا بد وأن يكون فيه نقص وخلل وخطأ ؛ قد تكثر هذه الأخطاء وقد تقل ، قد تَفُحْش وقد تَخِفُّ ، فلا يوجد كتاباً ليس فيه أخطاء ، وهذان الكتابان لا شك - لأهميتهما - اعتنى بعض العلماء والناصحين والباحثين بهما فبيّنوا بعض الأخطاء ، خاصة الأخطاء العقديّة ، أَلَفْتُ أكثر من رسالة وأكثر من كتاب حول آراء الحافظ ابن حجر العقديّة في كتابه " فتح الباري " ، وكذلك " شرح النووي على

صحيح مسلم " هناك أكثر من بحث ومقال ، وكتاب حول آراء الإمام النووي العقدية في كتابه " شرح صحيح مسلم " ، وهذه الكتب لا شك أنها نافعة ؛ خاصة إذا كان المؤلف من أهل السنة ، لبيان المسائل التي ربما أخطأ فيها الإمام الذي ألف هذا الكتاب كابن حجر أو النووي ؛ لتجنب الوقوع في مثل هذه الأخطاء دون أن يتنبه طالب العلم إليها ، فهذه تنبهه إلى هذه الأخطاء ليتجنبها .

### السؤال الثامن : ما هو الأصل في المسلم العدالة أم الجرح ؟

**الإجابة :** هذا ليس علاقة بالدرس ، لكن الجواب باختصار أن الأصل في المسلم العدالة ولا شك ، لأن «كُلُّ مَوْلُودٍ وُلِدَ عَلَى الْفِطْرَةِ» . إذا كان المقصود به أصل الخلقة والنشأة ، فالأصل في المسلم العدالة ، وإن كان المقصود الواقع ؛ واقع الناس : الأصل في الناس اليوم - وقبل اليوم - الفسق لا العدالة ؛ لأن غالب الناس - للأسف الشديد - بعيدين عن الديانة «وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ» [سبأ : 13] ، فهناك فرق ! يجب أن يحدد السائل مقصوده ؛ إن قصد أصل الخلقة : فأصل الخلقة الناس وُلِدُوا عَلَى الْفِطْرَةِ وعلى الدين ، وإن قصد واقع الناس : فواقع الناس مختلف عن ذلك «فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يَنْصَرَانِهِ» وتُضِيفُ لَفْظَةَ مُدْرَجَةٍ مِنْ عِنْدِنَا : أَوْ يُفَسِّقَانِهِ ، فهذا واقع الناس .

وهذه المسألة فيها كلام طويل لأهل العلم ، ومن أراد أن يقف على كلام طويل فيها فهناك كلام مُطَوَّل من أجود الكتب التي رأيتهَا تكلمت عن هذه القضية : كتاب " الإنصاف " لمرداوي في باب " الشهادة وبيان العدالة في الشهود " ، تكلم عن هذه المسألة ونقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم ولغيرهما من أهل العلم حول قضية : هل الأصل في المسلم العدالة أو لا ؟!

### السؤال التاسع ، يقول : نريد منكم ما هو موقف طالب علم الحديث من مسألة التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين ؟

لا يخالف أحدٌ في أن هناك متقدمين ومتأخرين ؛ هناك خلاف أنه في أناس متقدمين وأناس متأخرين ؟! ما في خلاف ، فالقضية ليست بقضية وصف علماء بأنهم متقدمون ووصف علماء آخرين بأنهم متأخرون ، ما هو بهذا الخلاف ، هل يشك أحدٌ أن يحيى بن معين أو القطان متقدم بالنسبة للحافظ ابن

حجر ، بالنسبة للسخاوي ، بالنسبة للزبيدي ، بالنسبة للشيخ الألباني ، أحد يشك أن هذا متقدم وهذا متأخر؟! ما في خلاف فيه ، لكن الكلام : ما هي الأمور التي ترتبط بهذا التقسيم ؟ فإذا كان المقصود الأمور التي ترتبط بهذا التقسيم . أنا رأيي في هذه المسألة بينه واصله واضحاً في كتاب " منهج المُقْتَرَح " ، ولا اعتبَارنا إلا رأيي ، إن كان لأحد آراء أخرى فهذا هو حر فيها ، فكل إنسان مسئول عما يقول وآرائه الذي يَتَبَنَّى ، ورأيي كما ذكرتُ بينه في كتاب " منهج المُقْتَرَح " ، من أراد أن يعرف رأيي بالتفصيل فعليه به .

**السؤال العاشر : هل يمكن أن يوصف الحديث بالصحة وهو ليس بصحيح ، ولا تجتمع فيه شروط الحديث الصحيح الخمسة ؟**

**الإجابة :** هو الصحيح لغيره ، يمكن أن نقول الحسن إذا تعددت طرقه .

**نختم كلامنا عن " صحيح البخاري " لنبتدئ بـ " صحيح مسلم " بعد ذلك :**

تكلّمنا عن " صحيح البخاري " وشروطه ومنهجه ، ونختم اليوم بالعبارة الأخيرة في عنوانه ، وهي كلمة : **" المختصر "** ؛ " الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه " . كلمة " المختصر " هذه صريحة بأن الإمام البخاري لم يقصد استيعاب كل الأحاديث الصحيحة ، أنه لم يُرد استيعاب كل الأحاديث الصحيحة ، فلا شك أن هناك أحاديث صحيحة كثير يعرفها البخاري غير التي ذكرها في الصحيح ، وقد صرح بذلك عندما قال : " أحفظ مائة ألف حديث صحيح " .

وسيأتي أن عدد أحاديث " صحيح البخاري " دون هذا العدد بكثير ، لعلها تقارب اثنين ونصف في المائة من هذا العدد ؛ حيث إن عدد أحاديث " صحيح البخاري " غير المكررة : ألفان وستمئة واثنان من الأحاديث ، أما بالتكرار : فسبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعون حديث .

طبعا هذه كلها الأحاديث المسندة بالتكرار ، وبغير تكرار : ألفان وستمئة واثنين ، لكن إذا أضفنا إليها المعلقات والمتابعات التي يوردها معلقةً أيضًا ، فإنها تصل إلى : تسعة آلاف واثنين وثمانين حديث .

فبغير تكرار : ألفان وستمئة واثنان ، بالتكرار : سبعة آلاف وثلاثمئة وسبعة وتسعون ، بالمعلقات والمتابعات : تسعة آلاف واثنان وثمانون حديث .

آخر جملة في عنوان هذا الكتاب : " **من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** " .

هذه دالة على أن الإمام البخاري سيحرص أن يذكر كل ما يتعلق بالنبي عليه الصلاة والسلام ولو كان من أمور السيرة ، ولذلك عقد كتاباً في " صحيحه " عن المغازي ؛ مغازي رسول الله ﷺ ، فحتى الأمور التي لا تعلق لها بالأحكام يُخرجها الإمام البخاري ؛ لأنه أراد أن يُخرج ما صح مما يتعلق بشخص النبي عليه الصلاة والسلام ، سواء كان هذا من السيرة ، أو مما يمكن أن يُستنبط منها حكم فقهي ، أو غير ذلك من أبواب العلم كما سبق ذكره لما تكلمنا عن معنى قوله " الجامع " في عنوان الكتاب .

**نختم بالجهود التي بذلها العلماء في خدمة هذا الكتاب ، ما هي الكتب التي ألفها العلماء لخدمة هذا الكتاب ؟**

لا يُعرف - في الحقيقة - كتاب بعد " كتاب الله " عز وجل خدمته الأمة الإسلامية كما خدمت " صحيح البخاري " ، فلا شك أن الكتب التي تخدم القرآن بوجوه مختلفة أنها هي أكثر مصنفات صنفها علماء المسلمين من يوم أن بُعث النبي عليه الصلاة والسلام إلى هذا اليوم ، يليها مباشرة خدمة علماء المسلمين لـ " صحيح البخاري " ، وهناك كتاب حاول أن يجمع مؤلفه أكثر الجهود التي عرفها بخدمة " صحيح البخاري " اسمه : " إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري " لباحث اسمه : محمد عصام الحسني ، ذكر خمسة وسبعين وثلاثمئة كتاب ألفت حول " صحيح البخاري " ، فلا يمكن بالطبع أن نستعرض هذه الكتب كلها ، لكننا سنذكر أهم أوجه التصنيف وأهم المؤلفات في هذه الأوجه المهمة .

**فأول ما نبتدئ بشرح " صحيح البخاري " :**

**سؤال :** من يعرف أقدم شرح لـ " صحيح البخاري " ، أول من شرح " البخاري " ؟

**إجابة :** " فتح الباري " أجل شرح ، لكن نريد أقدم شرح ؟ لا ، قبل شرح " ابن بطال " .

1- أقدم شرح لـ " صحيح البخاري " : شرح الإمام الخطّابي ، المتوفى سنة : ثمان وثمانين وثلاثمئة للهجرة ، المسمى بـ : "

- أعلام الحديث " للإمام الخطابي ، وهو أقدم شرح لـ " صحيح البخاري " ، وهو مطبوع في أربعة مجلدات .
- 2- يليه في التاريخ من كتب الشروح المهمة : " شرح ابن بطلال " ، ابن بطلال توفي سنة : تسع وأربعين وأربعمائة من الهجرة ، علي بن خلف بن عبد الملك المالكي المعروف بابن بطلال ، ونقل عنه الحافظ كثيرًا في " فتح الباري " .
- 3- يليه كتاب : " المُخْبِرُ الْقَصِيحُ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ " لابن التَّيْنِ المالكي أيضًا ، المتوفى سنة : إحدى عشر وستمائة من الهجرة .
- 4- ثم كتاب : " الْبَذَرُ الْمُنِيرُ السَّارِي " لقطب الدين الحلبي عبد الكريم بن عبد النور ، المتوفى سنة : خمس وثلاثين وسبعمائة من الهجرة ، وهو من الشروح التي نقل منها الحافظ ابن حجر ، وهو شرح أثنى عليه كثير من أهل العلم ، لكنه لم يُطبع حتى الآن ، مع أنه موجود مخطوطًا ، لكنه لم يُطبع حتى الآن .
- 5- ثم أيضًا كتاب : " التَّنْوِيهِ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ " لِمُغْلَطَائِ بْنِ قُلَيْجٍ الحافظ العالم المصري ، المتوفى سنة : اثنتين وستين وسبعمائة من الهجرة ، وهو من الشروح التي استفاد منها الحافظ كثيرًا في كتابه " فتح الباري " .
- 6- من الشروح المهمة جدًا - وهو مطبوع ويكاد يكون مرجعًا أساسيًا للحافظ ابن حجر - كتاب : " الْكَوَاكِبُ الدَّرَّارِي " لمحمد بن يوسف الكرّماني ، شرح الكرّماني كما يقول الحافظ دائمًا : قال الكرّماني قال الكرّماني ، ينقل عنه في " الفتح " كثيرًا ، وكتابه اسمه : " الْكَوَاكِبُ الدَّرَّارِي " ، والكرّماني توفي سنة : ست وثمانين وسبعمائة من الهجرة .
- 7- ثم يليه كتاب : " فتح الباري " لابن رجب - غير " فتح الباري " لابن حجر - المتوفى سنة : خمس وتسعين وسبعمائة من الهجرة .
- 8- ثم كتاب : " التوضيح شرح الجامع الصحيح " لابن المُلَّقِن ، وهو مطبوع ، وهو شيخ الحافظ ابن حجر ، المتوفى سنة : أربع وثمانمائة من الهجرة ، وهو أيضًا من مصادر الحافظ ابن حجر التي أكثر من النقل عنها .
- 8- ثم يأتي كتاب : الحافظ ابن حجر " فتح الباري " .
- 9- وكتاب قَرِينِهِ : الإمام بدر الدين العَيْنِي " عمدة القاري " .

ومن المعروف أن العيني استفاد كثيرًا من " فتح الباري " ، وكان الحافظ - كما تعرفون - يُملّي كتابه " فتح الباري " إملاءً على طلابه ، فكان العيني كلما بلغه أن الحافظ أُملي مجالسَ ، أخذ هذه المجالس واستفاد منها ونقل منها في كتابه ، وتَعَقَّب الحافظ ابن حجر في شرحه في مواطن كثيرة ، يعني كان يخطئ الحافظ في بعض المسائل ، فبلغ الحافظ ابن حجر هذه التعقبات وأن العيني خطاه في بعض هذه التعقبات ، فألف كتابًا يرد على هذه التعقبات سماه : " انتقاد الاعتراف " .

ثم جاء أحد تلامذة الحافظ ابن حجر وهو البوصيري ، فجمع بين كلام الحافظ ابن حجر وكلام العيني وبعض المسائل التي انتقد فيها العيني الحافظ ابن حجر ولم يذكرها الحافظ في " انتقاد الاعتراف " ، وحاول أن يحاكم بين هذين الإمامين ويرجح قول أحدهما في تلك المسائل في كتاب سماه : " مُبْتَكِرَات اللَّائِي وَالذَّرَر فِي الْمُحَاكَمَةِ بَيْنَ الْعَيْنِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ " .

هذه الكتب - الحقيقة - مهمة ، لم أذكرها استطرادًا ، بل أنا أنصح طالب العلم وخاصة الذي يريد أن يستوعب النظر في الحديث ، أقل شيء ألا يتجاوز : " فتح الباري " ، و " عمدة القاري " ، مع " انتقاد الاعتراف " ، و " مُبْتَكِرَات اللَّائِي وَالذَّرَر " ؛ لأن العيني قد يصيب في بعض الانتقادات ، وإن رد عليه البوصيري ، فالبوصيري متحمس للدفاع عن الحافظ ابن حجر ، فالمُنْصِف قد يقف على الرأي الصواب من خلال هذه المناقشات .

ثم هذه المناقشات ولو أخطأ فيها العيني ، لكنها توسَّع المدارك وتبيَّن للإنسان بعض الأدلة التي قد تخالف الرأي الذي يرجحه ، فيحرص على دفع شبه تلك الأدلة ليستقيم له القول الذي يتبناه ، فهي - في الحقيقة - مفيدة ونافعة كثيرًا للتحضير لمن يريد أن يدرِّس مثلًا أحاديث من " صحيح البخاري " ، أو يريد أن يقرأ هو قراءة واعية لا يكون فيها مقلدًا لأحد من أهل العلم .

10- من الكتب المهمة التي جاءت بعد الحافظ ابن حجر : " إرشاد الساري " للقُسْطَلَانِي ، وهو طبعًا بعد الحافظ ابن حجر ، توفي سنة : ثلاثًا وعشرين وتسعمائة ، يمتاز كتابه هذا بأنه جَمَعَ ما في " عمدة القاري " وما في " فتح الباري " ، وفيه مَزِيَّةٌ كبرى أخرى ، وهو أنه نقل لنا الفروق بين نُسخ البخاري التي كان قد قيَّدها أحد العلماء - وهو : اليُونِينِي - على نسخته الشهيرة من " صحيح البخاري " ،



للفروق بين نُسخ " صحيح البخاري " نقلها لنا الْقِسْطَلَانِي كاملةً في شرحه لـ " صحيح البخاري " ، وهو أكثر من نقل هذه الفروق من المتأخرين ومن المعاصرين .

11- من الشروح المتأخرة أو المعصرة إن صح التعبير ، أو المحدثه - ليست معاصرة - كتاب : " فيض الباري على صحيح البخاري " لأحد علماء الهند ، وهو محمد أنور شاه الكشميري ، المتوفى سنة : اثنتين وخمسين وثلاثمائة وألف ، وهو من الشروح المتأخرة التي فيها إضافات وفيها فوائد أيضًا لا يُستغنى عنها .  
هذه الشروح أشهر الشروح على " صحيح البخاري " .

**من جهود العلماء حول " صحيح البخاري " : المُستخرجات**

والمستخرجات قد تكلمنا عنها في السّنة الماضية لما تكلمنا عن " نُزْهة النظر " ، وهي وجه من وجوه التصنيف في السّنة النبوية ؛ المقصود أنها كتب تخدم " صحيح البخاري " .  
ومن أشهر هذه المستخرجات :

- 1- مستخرج الإسماعيلي .
- 2- مستخرج أبي نُعَيْم .
- 3- مستخرج البارقاني .

لكن للأسف الشديد لا نعرف شيئاً عن هذه الكتب إلا ما ينقله عنها أهل العلم ، فليس هناك كتاب معروف موجود من المستخرجات على " صحيح البخاري " ، توجد مستخرجات على غير البخاري ، لكن البخاري كلها مفقودة حسب علمي .

**هناك من ألف حول شيوخ البخاري في " الصحيح " :**  
وكتبهم مطبوعة ؛ جمع شيوخ البخاري الذي روى عنه في صحيحه ك :

- 1- كتاب ابن عدي .
- 2- وكتاب ابن منده .
- 3- وكتاب أصفهاني .

**وهناك من جمع تراجم رجال البخاري :**

تراجم رجال البخاري عموماً ؛ ليس الشيوخ فقط ، بل رجال البخاري عموماً ، من هذه الكتب :

- 1- كتاب (...) ، وقبله الدارقطني " رجال البخاري ومسلم " للدارقطني ، وقَصَلَ كتاب رجال البخاري عن كتاب رجال مسلم ؛

رجال البخاري جعلهم في المجلد الأول ، ورجال مسلم جعلهم في المجلد الثاني .

2- وبعده الحاكم : أيضًا جمع رجال البخاري ومسلم في كتابه " المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم " ، فإنه عقد فصلًا كبيرًا - تقريبًا ثلثي الكتاب - حول رجال البخاري ومسلم .

3- وهناك من خص البخاري بمؤلف وهو الكلابازي في كتابه : " رجال صحيح البخاري " .

4- وهناك من جمع بين الشيخين أيضًا في كتاب منفصل وهو : محمد بن طاهر المقدسي في كتابه " رجال الصحيحين " .

5- وهناك من ضم رجال البخاري إلى غيره من الكتب الستة ، مثل : كتاب " الكمال " للمقدسي ، وكتاب " تهذيب الكمال " للمزي ، والكتب التي تَبَعَتْ كتاب " تهذيب الكمال " بعد ذلك .

**هناك كتب المختصرات ؛ مختصرات " صحيح البخاري " ، مثل :**

1- مختصر ابن أبي جَمْرَة .

2- ومختصر الزبيدي الذي هو " تجريد الصحيح " .

3- وأيضًا مُؤَخَّرًا كتب الشيخ الألباني مختصرًا لـ " صحيح البخاري " .

**هناك من اعتنى بضبط الأسماء والكلمات الغريبة في هذا الكتاب :**

وأشهر كتاب في ذلك :

1- كتاب " تقييد المُهْمَل وتمييز المشكِل " لأبي علي العسَّاني الجبَّاني .

2- وأيضًا كتاب " مشارق الأنوار " للقاضي عياض ، الذي اعتنى بمشكلات الضبط في الصحيحين و " موطأ " مالك .

كتاب " مشارق الأنوار " للقاضي عياض ضم إلى الصحيحين " موطأ " مالك ، أما كتاب " تقييد المُهْمَل " فهو خاص بالصحيحين .

**هناك كتب الخُثُوم :**

والمقصود بـ " كتب الخُثُوم " : أن المحدثين كانوا إذا رَوَوْا الكتاب يجعلون آخر مجلس - إذا ختم الكتاب وانتهى من قراءة الكتاب كاملاً -

بعد ذلك يعقد مجلسًا يبيِّن فيه منهج المؤلف وترجمة المؤلف

وبعض فضائل هذا الكتاب ؛ يسمون هذا المجلس الأخير الذي يُمْلِئُه

المُحَدِّث بـ " ختم صحيح البخاري " ، " ختم صحيح مسلم " ، " ختم

سنن أبي داود " . . . وهكذا .

- وللمحدثين حُثُوم على " صحيح البخاري " كثيرة ، مطبوع منها :
- 1- كتاب " عمدة القاري والسامع " للسَّخَاوي .
  - 2- وأيضًا حَتْم " صحيح البخاري " لابن ناصر الدين الدمشقي ، مطبوع .

### من الجهود حول " صحيح البخاري " : كتب الأطراف .

ومعروف أن كتب الأطراف هو : أن يأخذ الكتاب ويرتبه على المسانيد ويرتب الرواة عن كل صحابي على حروف المعجم ، كما أنه يرتب أسماء الصحابة على حروف المعجم ، وينقل الإسناد كاملاً ، ويكتفي بذكر طَرَف المتن للدلالة عليه ، ولذلك سميت كتب الأطراف ؛ لأن المؤلف يكتفي بذكر طرف المتن للدلالة على الحديث المقصود <sup>في</sup> وإلا فهي إعادة لترتيب الكتاب الذي يُرتَّب في ذلك الكتاب الذي أُلِف على أطراف المسانيد ، ويُرتب المسانيد على حروف المعجم ، ويرتب الرواة عن الصحابي أيضًا على حروف المعجم ، وربما استمر في هذا الترتيب في الطبقات المتأخرة ؛ في طبقة الراوي عن الراوي عن الصحابي عن طبقة التابعي وتابع التابعي .

- 1- ومن أشهر هذه الكتب ؛ أول من نعرفه أُلِف كتابًا حول أطراف الصحيحين - لا " صحيح البخاري " خاصة وإنما الصحيحين - أبو مسعود الدمشقي .

- 2- وتلاه خَلَف الواسِطي <sup>ب</sup>
- 3- ثم جاء الإمام المِزِّي فألَف كتابه " تحفة الأشراف " الذي ذكر فيه أطراف الصحيحين مع بقية مصنفات أصحاب الكتب الستة الشهيرة ؛ يعني الكتب الستة مضافًا إليها كتاب " المراسيل " ، وكتاب " السنن الكبرى " للنسائي ، وأيضًا ربما أضاف إليها بعض الأحاديث من كتب أخرى .

هذه أهم الجهود حول " صحيح الإمام البخاري " ، ونختم بها الكلام عن " صحيح البخاري " عليه رحمة الله .

### ونبتدئ بالكتاب الثاني من كتب الصحيح :

ولا شك أن طلبة العلم يعرفون أن ثاني أصح كتاب بعد " كتاب الله " هو : كتاب الإمام مسلم بن الحجاج عليه رحمة الله ، فنقف وقفة يسيرة مع ترجمة هذا الإمام .

هو الإمام مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ،  
 وقُشَيْرُ قبيلة عربية ، وهو من العرب صليبة ، والله أعلم ؛ هذا الراجح  
 فيه ، وإن كان هناك خلاف في هذه القضية ، لكنه من العرب .  
 ونيسابور مدينة شهيرة في خراسان ، وهي الآن في إيران ، لكن  
 ينطقونها بالشين : نيشابور ، واسمها قديماً نيسابور ، كانت داراً  
 للسنة والعوالي كما يقول الإمام الذهبي .  
 ولد في هذه البلد ونشأ فيها ، وكانت تَعُجُّ بالمحدثين ، وكان لا يساوي  
 بغداد أو يقاربها في كثرة السنة وكثرة المحدثين إلا نيسابور في بلاد  
 العالم الإسلامي ، فنشأ في هذه البلد التي امتلأت بالعلماء ، ولا شك  
 أنه استفاد من هذا الوسط العلمي .  
 وُلِدَ سنة مائتين وستة للهجرة ، قيل : مائتين وأربعة ، وقيل غير ذلك  
 ، لكن الراجح - والله أعلم - أنه سنة مائتين وستة للهجرة ، فبينه  
 وبين البخاري كم سنة ؟ اثنا عشر سنة ؛ لأن البخاري قلنا ولد سنة :  
 مائة وأربعة وتسعين ، مسلم ولد سنة : مائتين وستة .  
 وتوفي الإمام مسلم سنة : مائتين وواحد وستين ، عليه رحمة الله .  
 بدأ السماع سنة مائتين وثمانمائة عشرة ؛ أول سماعه للحديث كان  
 سنة مائتين وثمانمائة عشرة ، يعني كم كان عمره ؟ كان عمره اثني  
 عشرة سنة ، وأول من سمع منه الحديث هو يحيى بن يحيى بن بكير  
 التميمي النيسابوري ، وهو أحد رواة " الموطأ " عن الإمام مالك ،  
 ولذلك فإن الإمام مسلم يروي " موطأ مالك " من رواية يحيى بن  
 يحيى بن بكير التميمي . انتبهوا ! هو غير يحيى بن يحيى الليثي  
 المصمُودي صاحب الرواية الشهيرة للموطأ ، فالإمام مسلم لم يرو  
 " موطأ مالك " من طريق الليثي ، وإنما رواه من طريق يحيى بن  
 يحيى بن بكير التميمي .  
 ومن قدماء شيوخه ومشاهيرهم أيضاً : عبد الله بن مسلمة القعنبي ،  
 وإسحاق بن راهويه ، وقتيبة بن سعيد .  
 وعدد شيوخ الإمام مسلم الذي روى عنهم في صحيحه : مائتان  
 وإحدى عشر شيخ ، وروى خارج " الصحيح " عن ست وعشرين  
 شيخاً آخرين ، فيكون عدد شيوخه : مائتين وخمسة وثلاثين شيخ ،  
 الذين وقفنا عليهم ، وإلا عدد شيوخه أكثر من ذلك بكثير .  
 رحل من نيسابور إلى بلدان العالم الإسلامي ، فسمع بالمدينة  
 لإسماعيل بن أبي أُوَيْس ، وبالبصرة من أكثر من واحد من أهل العلم  
 ، ومن بلخ ، وبغداد ، ولقي الإمام أحمد وسمع منه ومن غيره من

أهل بغداد ، وبالكوفة ، والرِّي ، والشام ، ومصر ، فله رحلة واسعة جدًا تناولت بلدان خراسان والمشرق الإسلامي ، وأيضًا العراق بما فيها المدن ، وبلاد الشام بما فيها المدن ، والحجاز ؛ الحرمين ، وأيضًا رحل إلى مصر وسمع من علماء مصر ، وكان دخوله مصر قبل سنة مائتين واثنين وأربعين ؛ لأن بعض شيوخه المصريين توفي سنة مائتين واثنين وأربعين ، فمعنى ذلك أنه لقيهم قبل سنة وفاتهم ، وهذا يدل على أن رحلته إلى مصر أيضًا كانت قبل هذه السنة .  
الذين أكثر عنهم في " الصحيح " من شيوخه هم : أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، ومحمد بن المثنى ، وقتيبة بن سعيد ، والعبّـد بن حميد ، ومحمد بن عبد الله بن ثُمير ، وأبو كريب محمد بن العلاء ، ومحمد بن بشار الشهير ببُندار ، ومحمد بن رافع ، ومحمد بن حُجر ، ومحمد بن حاتم بن الميمون البغدادي ؛ هؤلاء هم الذين أكثر جدًا من الرواية عنهم في " صحيحه " .

### نريد أن نذكر بعض كلمات الأئمة في ثناءهم عليه :

- 1- يقول عنه إسحاق بن راهويه ، وإسحاق بن راهويه كما ذكرنا توفي سنة ثمانية وثلاثين ومائتين من الهجرة ، يعني كم كان عمر الإمام مسلم لما توفي إسحاق ؟ كان عمره اثنين وعشرين سنة . يقول عنه إسحاق بن راهويه وقد رأى نبوغه المبكر ، يقول : " أي رجل يكون هذا " ، يقول : إذا كَبُرَ هذا الفتى ماذا سيكون أمره ؟! فقد تَوَسَّـم فيه أنه سيكون له شأن آخر إذا كبر في السن .
- 2- ويقول عنه أحد شيوخه وهو محمد بن بشار الذي ذكرناه قبل قليل ممن أكثر عنه ، وانتبه لأن ثناء الشيخ له مكانه خاصة ، يعني معنى ذلك أنه أثنى عليه في زمن الطلب ، ومع ذلك ماذا يقول عنه محمد بن بشار بندار ؟ يقول : " حُفَاط الدنيا أربعة - انظر الكلمة كبيرة جدًا ! - أبو زُرعة بالرِّي ، ومسلم بن الحجاج بنيسابور ، والدارمي بسَمَرْقَنْد ، والبخاري ببُخارى " . هذه كلمة جليلة جدًا تبين نبوغ الإمام مسلم وأنه كان يُعد من أربعة هم أفضل علماء الحديث في زمنهم ، وقُرِنَ بالبخاري وقرن بأبي زُرعة وقرن بالدارمي ، وهؤلاء كلهم من شيوخ الإمام مسلم ، ومع ذلك يُقَرَن بهم ويعتبر من حفاظ زمانه .

ويقول أبو حامد بن الشَّرقي : " إنما أخرجت خراسان من أئمة الحديث خمسة : محمد بن يحيى الذهلي ، ومحمد بن إسماعيل البخاري ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، ومسلم بن الحجاج ،

وإبراهيم بن أبي طالب " . يقول إن هؤلاء هم أفضل العلماء الذين أخرجتهم خراسان .

ويقول ابن الأخرم وهو من تلامذة الإمام مسلم ، يقول : " إنما أخرجت مدينتنا هذه - أي نيسابور - من رجال الحديث ثلاثة : محمد بن يحيى الذهلي ، ومسلم بن الحجاج ، وإبراهيم بن أبي طالب " .  
**تلامذته :**

روى عنه بعض شيوخه كأبي حاتم الرازي ، لكن من أشهر تلامذته : ابن خزيمة ، وأبو العباس السراج صاحب المسند الذي طبع مؤخرًا ، والإمام الترمذي روى عنه في كتاب " الجامع " أيضًا ، ومحمد بن مَحَلَّد الدوري وهو من حفاظ بغداد الشهيرين ، ومحمد بن النضر الجارودي وهو من نقاد وحفاظ ذلك العصر .

لكن الذين رَوَوْا عنه " الصحيح " ثلاثة ، وهم : إبراهيم بن محمد بن سفيان ، وأحمد بن علي بن الحسين القلانسي ، ومكي بن عبدان ، إلا أن " صحيح مسلم " ما وصل إلينا إلا من رواية اثنين ؛ هما : إبراهيم بن محمد بن سفيان ، وأحمد بن علي بن الحسين القلانسي ، وغالب رواية المشاركة من رواية ابن سفيان ، أما المغاربة فلهم رواية أخرى وهي رواية القلانسي مع رواية ابن سفيان . المقصود أن هؤلاء هم أشهر الرواة ، أيضًا أبو عوانة صاحب " المستخرج " من الرواة عن الإمام مسلم .

### **المؤلفات المطبوعة لهذا الإمام والموجودة :**

- 1- كتاب " الأسماء والكنى " .
- 2- كتاب " التَّمْيِيز " الذي وُجِدَت قطعة منه وطُبعت .
- 3- كتاب " رجال عروة بن الزبير وغيره " .
- 4- كتاب " الطبقات " .
- 5- كتاب " المنقِردات والوحدان " .
- 6- كتاب " المخضرمون " .

وكتاب المخضرمين وجدُّ أن أكثر من ترجم للإمام مسلم يعدونه ضمن كتب الإمام مسلم المفقودة ، والصحيح أنه ليس كتابًا مفقودًا ، بل هو موجود برمته بكامله في كتاب " معرفة علوم الحديث " للحاكم ، أورده بالكامل بالإسناد ، قال : حدثنا فلان عن فلان عن مسلم ، ثم أورد كتاب مسلم في المخضرمين كاملاً .  
طبعا كتابه الأخير كتاب " الصحيح " الذي سنتكلم عنه الآن .

اسم كتاب " صحيح مسلم " بالكامل ؛ منهجنا في دراسة الكتاب  
تبتدئ بذكر الاسم لأن الاسم له فائدة كبيرة في معرفة منهج المؤلف  
، اسمه : " المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن  
العدل عن رسول الله صلى الله على وآله وسلم " .  
بدأ الإمام مسلم تصنيف هذا الكتاب سنة مائتين وخمسة وثلاثين  
للهجرة ، كم كان عمره يعني ؟ تسعة وعشرين سنة ، وانتهى من  
تأليفه سنة مائتين وخمسين ، يعني مكث في تأليفه خمسة عشرة  
سنة ؛ من مائتين وخمسة وثلاثين إلى مائتين وخمسين .  
وهنا أتبه إلى قضية مهمة تجاه هذا التاريخ ، وهي أن لقاء الإمام  
مسلم البخاري إنما كان سنة مائتين وخمسين ؛ لأن الإمام البخاري  
ورد نيسابور سنة مائتين وخمسين ، فكان هذا هو أول لقاء للإمام  
مسلم به ، ولعل هذا أحد ما يبين لنا السبب الذي من أجله لم يرو  
الإمام مسلم عن البخاري في كتابه " الصحيح " ؛ لأنه إنما ورد  
نيسابور ولقاءه بالبخاري كان بعد أن انتهى من تأليف " الصحيح " ؛  
هذا جواب على من قد يسأل : لما لم يُخرج مسلم عن البخاري في  
كتابه " الصحيح " مع شدة إجلاله له وتعظيمه له إلى وفاة البخاري ؛  
إلى أن توفي ، حتى - كما قلنا - أنه ابتلي البخاري وربما خطأ بعض  
تلامذته ، إلا مسلماً وقلة من الرواة استمروا على وفائهم لشيخهم  
إلى أن توفي الإمام البخاري ، وكان يزوره في بلده نيسابور وحتى  
بعد خروجه منها إلى أن توفي الإمام البخاري ، ومع ذلك لم يرو عنه  
شيئاً في " الصحيح " لأنه انتهى من تأليف " الصحيح " قبل لقاءه  
بالبخاري .

انتقى الإمام مسلم أحاديث كتابه من ثلاثمائة ألف حديث ، وتمتاز  
فترة تأليفه لكتابه أنه ألفه في بلده نيسابور وفي حياة كثير من  
شيوخه كما ذكرنا ، وعنده أصوله كاملة ، يعني ما كان يكتب من  
حفظه وإنما يكتب من أصوله ، وهذه أحد مزايا " صحيح مسلم "  
على " صحيح البخاري " كما يأتي ؛ البخاري ربما سمع الحديث  
بالحجاز ويكتبه بالشام ، وربما سمعه بالشام ويكتبه بالعراق ، يعني  
كان يؤلف الصحيح أثناء رحلته ، أما مسلم فألفه أثناء مكثه بنيسابور  
وفي حالة وجود كتبه وشيوخه ، حتى لو شك في رواية أو في كلمة  
يمكن يراجع بعض شيوخه في بعض الأمور ، ولذلك يتميز " صحيح  
مسلم " بالدقة في قضية سياق ألفاظ الأسانيد والمتون في صحيحه  
الذي نتكلم عنه .

أول كلمة في هذا العنوان : " **المسند** " .  
 وسبق الكلام عنها وعن دلالتها وهو أنه المرفوع المتصل ، وذكرنا أن الإمام البخاري قد ذكر بعض الموقوفات في صحيحه ، وأما مسلم فإنه ذكر بعض الموقوفات والمقطوعات ، لكنه أقل من البخاري بكثير في هذا الجانب ، إلا أن بعض أهل العلم وهو ابن الصلاح لما ذكر الفروق بين البخاري ومسلم قال من بين الفروق أو من بين الأمور التي فضل بها " صحيح مسلم " عن " صحيح البخاري " قال :  
 " إنه لا يوجد فيه بعد مقدمته إلا الحديث المسند الصحيح الجرد دون أن يضيف إليه شيئاً آخر " .

ففهم بعض أهل العلم من هذه العبارة أنه ليس بـ " صحيح مسلم " أحاديث موقوفة ، ولذلك ألف الحافظ ابن حجر كتاباً سماه : " الوقوف على ما في صحيح مسلم من الموقوف " ، وأورد في هذا الكتاب مائة واثنين وتسعين أثر موقوف على الصحابة والتابعين ، لكن غالب هذه الآثار لم يوردها الإمام مسلم أصالةً ، وإنما يكون كلاماً للصحابي ؛ إما عقب روايته للحديث أو قبل روايته للحديث المرفوع بما فيه من كلام الصحابي ، فيذكرها الإمام مسلم كما سمع .

وزادت مُحَقِّقَةُ الكتاب ؛ لأن كتاب الحافظ ابن حجر " الوقوف " له تحقيقان فيما علمتُ ، إحدى الطبعيتين بتحقيق امرأة ، قامت بجرد الصحيح واستخرجت أيضاً عدداً آخر من الأحاديث لم يذكرها الحافظ ابن حجر ، بلغت واحداً وخمسين حديثاً ، إضافة للمائة واثنين وتسعين ، واحد وخمسين حديثاً موقوفاً ؛ إما على الصحابة أو التابعين .

شرط الاتصال المأخوذ من قوله " المسند " ومن قوله " الصحيح " أيضاً يجعلنا نقول بأن الإمام مسلم - ولا شك - لم يُورد شيئاً من الأحاديث المنقطعة عنده ، وإن كان أورد بعض المعلقات ، لكنها قليلة ، وهناك إحصائية دقيقة لهذه المعلقات استفدتها من تحقيق شيخكم الشيخ سعد الحُمَيد لكتابه الذي حققه " الدرر والفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة " ؛ هذا كتاب لرشيد الدين العطار .

في هذا الكتاب تعرَّض رشيد الدين العطار للأحاديث التي حُكِمَ عليها بالانقطاع ، أو بالتعليق ، أو بالإرسال ، أو التي أخذت وجادة ، أو مكاتبة في " صحيح مسلم " ، وكان من شأن الشيخ - حفظه الله



ووفقه الله - أن بيّن صور هذه الأحاديث وأقسام هذه الأحاديث في الإحصائية التالي ذكرها .

يقول : " إنَّ عدد المعلقات في صحيح مسلم ستة فقط " .  
انظر الفرق الكبير بينه وبين صحيح البخاري ، عدد المعلقات في صحيح مسلم على الراجح والصحيح ستة .  
" خمسة منها وصلها في صحيحه نفسه " .  
إدّا يبقى الذي لم يصله في الصحيح حديث واحد ؛ هذا فرق كبير بينه وبين البخاري من هذه الناحية .  
" الأحاديث المنقطعة هي واحد وعشرون حديثًا ، لكن حسب الإحصائية - يقول - كلها في المتابعات والشواهد ، التي فيها راوٍ مبهم " .

من هو الراوي المبهم ؟  
هو الذي لم يُسمَّ .

" فعدد الأحاديث التي فيها رواة مبهمون اثنا عشر حديثًا ، وكلها في المتابعات والشواهد أيضًا ، ومنها ما سمي المبهم خارج الصحيح " .  
من هذه الأحاديث الاثني عشر أيضًا قد عَرَفْنَا المبهم من خارج " صحيح مسلم " ، لكن كلها في المتابعات والشواهد .

#### رابعًا : الوجادات :

الوجادة تعريفها : هي التلقي أو الأخذ أو التحمل - أي عبارة اختارها - عن الكتاب دون سماع أو عَرَضَ أو إِذْنٍ بالرواية ؛ حتى تُخرج الإجابة أيضًا ، هذه هي الوجادة .

ففي مسلم بعض الوجادات ، وعدد هذه الأحاديث التي رواها بالوجادة ثلاثة أحاديث ؛ منها اثنان رواها مسلم من وجه آخر متصلة من غير وجادة ، والحديث الثالث رُوِيَ موصولًا عند البخاري ، لم يروه مسلم موصولًا وإنما روي موصولًا عند البخاري ؛ إدّا كل الوجادات تعتبر متصلة عند مسلم .

#### خامسًا : المراسيل :

نقصد بالمرسل ما رواه التابعي إلى النبي عليه الصلاة والسلام ، وهي قسمان :

**القسم الأول :** ما ورد عَرَضًا تبعًا للموصول ؛ والذي إنما أورده مسلم من أجله ، يعني الإمام مسلم يُخْرِج الحديث المتصل ، وقد يكون للتابعي بعد المتصل كلام مرسل ، فيورده الإمام مسلم ، فيكون اعتماده لا على المرسل ولا قصد إخراج المرسل ، وإنما قَصَدَ

إخراج الوجه المتصل أو القطعة المتصلة من هذا الحديث ، وعدد هذه الأحاديث تسعة أحاديث .

**القسم الثاني :** ما أورده مرسلًا مستقلًا ، ولم يأت موصولًا ، وإنما ورد موصولًا من طريق ضعيف ، وهو حديث واحد . ومع كونه أيضًا حديثًا واحدًا لم يُخرجه مسلم للاحتجاج ، وإنما أخرجه لبيان الخلاف في إحدى المسائل الفقهية التي أوردها ، فهو حديث واحد ، الحديث المرسل الذي لم يُرو متصلاً إلا من وجه واحد ، إلا من وجه - يعني - خارج الصحيح ، وهو أيضًا وجه ضعيف ، هو حديث واحد ، والنظر في الحديث يبين أن مسلمًا ما قصد من إخرجه الاحتجاج ، وإنما قصد من ذلك بيان أنه قد وقع خلاف في فقه هذا الحديث وفي الاستنباط المأخوذ منه .

**الخلاصة** من هذا العرض أنه لا يُلحق مسلمًا من ذلك عيبٌ ولا ذمٌّ بهذه الأحاديث ، وكل هذه الأحاديث - في الحقيقة - الجواب عليها سبق ذكره .

طبعًا هناك مراسيل - ممكن تعديره قسمًا ثالثًا - هو أوردها مرسلة ، ووصلها في الصحيح في موطن آخر

**من فوائد هذه التسمية مما لم يسبق ذكره في " صحيح البخاري " :**

1- أن " المسند الصحيح " غير كتاب " الجامع " للإمام مسلم ؛ لأن هناك كتاب للإمام مسلم اسمه " الجامع " غير كتابه " الصحيح " ؛ لأن بعضهم يظن أن كتاب " الجامع " لمسلم هو كتابه " الصحيح " ، ولذلك طبع الكتاب في بعض طبعاته بعنوان : " الجامع الصحيح " ، وهذا خطأ ، كتاب " الجامع " للإمام مسلم كتاب منفصل عن كتاب " المسند " ، وقد حقق هذه المسألة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في كتابه المسمى بـ " تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي " ؛ يبين أن كتاب " المسند الصحيح " - وهو " صحيح مسلم " - غير كتاب " الجامع " للإمام مسلم .

2- من فوائد هذه التسمية أيضًا : أن نعلم أن التسمية بالمسند لا يلزم منها أن يكون الكتاب مرتبًا على أسماء الصحابة ؛ لأن المشهور في الكتب التي وُصفت بالمسند هي الكتب التي رُتبت فيها الأحاديث على حسب أسماء الصحابة ، لكن هذا ليس على اضطراده ؛ لأنه هناك كتب متعددة وُصفت بأنها مسند وهي غير مرتبة على أسماء الصحابة ، وعلى رأسها كتاب " مسلم بن الحجاج " ، وكتاب " مسند

الدارمي " ، وكتاب " مسند السَّرَّاج " ، وكتب متعددة أخرى وُصفت بأنها وُسِمَتْ أو سماها أصحابها بالمسند ، وهي غير مرتبة على أسماء الصحابة .

ما دام أننا تعرضنا إلى قضية أن كتاب مسلم مع تسميته بـ " المسند " إلا أنه مرَّتب على الأبواب ، فنتطرق إلى تبويب الإمام مسلم : من المعلوم أن هذا الكتاب - كما ذكرنا - مرَّتب على الأبواب وعلى الكتب ، لكن الأمر المستغَرَب الملفت للنظر أن الإمام مسلم لم يضع عناوين للأبواب ، ليس هو الذي بَوَّب كتابه ، هو مُرَّتب على الأبواب ، وبدقة ، لكنه لم يضع عناوين لتلك الأبواب المرتبة ، وضع عناوين الكتب : " كتاب الإيمان " ، " كتاب الطهارة " ، " كتاب الصلاة " . . . هذه من وَضَع الإمام مسلم ، لكن عناوين الأبواب الداخلية ضمن كل كتاب منها ؛ هذه لم يضعها الإمام مسلم .  
تقولون : طيب ! الكتاب مطبوع بعناوين !!

هذه العناوين بعضها من النُّسخ ، وبعضها من الشُّراح ؛ أضافها إما ناسخ الكتاب لِيُمَيِّز كل مجموعة من الأحاديث متعلقة بتبويب ، وبعضها مأخوذ من الشراح ، وأغلب المطبوعات لـ " صحيح مسلم " اعتمدت كثيرًا على تبويات الإمام النووي لشرحه لـ " صحيح مسلم " ، فهذه التبويات ليست من وَضَع مسلم ، وإنما هي من وَضَع الشراح ، وفي بعض النسخ من وَضَع النُّسخ ؛ لأن هناك نُسخ قبل الإمام مسلم وجدنا فيها تبويات ، فهذا يدل على أن هذه التبويات ربما فعلها أيضًا النساخ أنفسهم .

وهذا الأمر - الحقيقة - يحتاج إلى وقفة ؛ لأن الكتاب - كما ذكرت - مُرَّتب بالفعل على الأبواب ، إلا أنه لم يذكر هذه العناوين .

**فما هو السبب في عدم ذكره لهذه العناوين مع أنه قام بالجهد المطلوب وهو ترتيبه على الأبواب ؟**

هناك سببان محتملان إما يكون هذا أو ذاك ، ويحتمل أن يكون كلا السببين هما اللذان دَعَا الإمام مسلم إلى حذف هذه التبويات :  
**السبب الأول :** الاختصار ؛ فإنه نص في عنوان كتابه أن كتابه مختصر ، فأراد أن يحذف هذه التبويات للاختصار .

**السبب الثاني** والذي يظهر أن هو الأقوى : أنه أراد أن يجعل كتابه خالصًا للأحاديث النبوية دون أن يُبَيِّن رأيه فيها ؛ أن يترك الناظر يَسْتنبط هو وحده من هذه الأحاديث الحكم المُسْتنبط منها .

وفي هذا السياق أتذكر كلمة الإمام أحمد عندما انتقد كتاب "الموطأ" للإمام مالك أنه جمع فيه بين الرأي والحديث ، يعني الفقه والحديث ، وكان يرى الإمام أحمد أنه لو خُلصَ الحديث وحده لكان هذا أولى ، فلعل الإمام مسلم يرى هذا الرأي ، قد يكون استفاده من شيخه أحمد أو من غيره وقد يكون هو مُتَبَنٍّ لهذه الفكرة أيضًا ، المقصود أن هذا العمل لمسلم الظاهر - والله أعلم - أنه قصد به بالفعل أن يجعل كتابه جامعًا للأحاديث دون تَدْخُل منه في الفقه المُسْتَنْبَط من هذه الأحاديث .

وهذا منهج محمود ، ومنهج البخاري أيضًا محمود ولا شك ، فكم كنا سنفقد من العلم لو أن الإمام البخاري لم يبين لنا فقهه من تلك الأحاديث ، وكل اجتهد ويؤجر على اجتهاده إن شاء الله . ومن هنا ندخل إلى أعظم ما يُمَيِّز " صحيح الإمام مسلم " على " صحيح البخاري " ، وهو قضية " **الترتيب والتبويب** " : فمن أهم مزايا " صحيح مسلم " على " صحيح البخاري " : جَمْعُهُ طرقَ الحديث وألفاظه في مكان واحد ، يمتاز الإمام مسلم أنه إذا أخرج الحديث يذكر الطرق كاملةً بألفاظها في موطن واحد ، بخلاف البخاري الذي ذكرنا أنه يروي الحديث في كل موطن حسب التبويبات التي يذكرها ، وربما اختلفت ألفاظ الحديث ، وربما قَطَعَ الحديث الواحد إذا كان طويلًا فيختصره فيذكر موطن الشاهد فقط تحت كل باب ، أما مسلم فيمتاز بأنه يذكر الحديث كاملاً بطرقه وألفاظه في موطن واحد .

وفي الحقيقة هذه تكاد تكون كل كتب المصطلح ، تذكر أن هذا هو الوجه الذي فُضِّلَ به " صحيح مسلم " على " صحيح البخاري " . ولكن هذا الوجه - من باب الإنصاف للبخاري ومسلم - هو مَزِيَّة من وجه ، وتصرُّف البخاري أَمَيَز وأفضل من وجه آخر ، فلا شك أن من أراد الفقه والاستنباط سيجد أن فعل البخاري أفضل ، ومن أراد أن يعرف الصَّنْعَةَ الحديثية وأن يحفظ الحديث بطرقه وألفاظه سيجد أن صنع مسلم أفضل ، ولذلك لا يمكن أن نُطْلِق القول بأن " صحيح مسلم " أفضل من " صحيح البخاري " من ناحية الترتيب والتبويب ، إلا أن نقول : إنه أفضل من " صحيح البخاري " من ناحية الترتيب والتبويب للمُحَدِّث ، أما إذا قلنا بأنه أفضل وأردنا أن نعرف للفقهاء أيهما أفضل ، فلا شك أن " صحيح البخاري " يكون أفضل من " صحيح مسلم " ، فإذا أردنا أن نطلق هذه العبارة لا بد أن نقيدها بهذا

القيد ؛ أنه أفضل للمحدث الذي يريد أن يعرف الطرق والألفاظ ، أما من أراد أن يعرف الفقه فـ " صحيح البخاري " أفضل .  
 من مزايا " صحيح مسلم " - وسبق ذكرها - على " صحيح البخاري " : عنايته الكبرى باللفظ - بلفظ الحديث - وتحرير اختلاف الرواة في الألفاظ ولو دَقَّقْ ، بل حتى في صيغ الأداء مثل : " حدثنا ، وأخبرنا " ، وسبب ذلك : أن مسلمًا يفرِّق بين استخدام " حدثنا " واستخدام " أخبرنا " ، وهذه مسألة خلافية عند المحدثين : هل حدثنا وأخبرنا بمعنى واحد أو ليست بمعنى واحد ؟

فمن أهل العلم مَنْ يرى أنها بمعنى واحد ، وعلى رأس هؤلاء البخاري ، البخاري يرى أن " حدثنا وأخبرنا وسمعت وعن " كلها بمعنى واحد تؤدي الاتصال .

وأما مسلم فيفرِّق بين " حدثنا " و " أخبرنا " ، ويعتبر أن " حدثنا " لفظ يُستخدم لِمَا أخذ عن الشيخ بالسمع ؛ لأن طرق التَّحْمُل - كما سبق في درسنا العام الماضي - منها طريقة السماع ، ومنها طريقة العَرَض أو القراءة على الشيخ .

السمع : أن يحدث الشيخ ويسمع الطلاب ، والقراءة : أن تأتي بحديث هذا الشيخ ونقرأه عليه وهو يسمع ، مثل طريقة قراءة طلبة القرآن على مشايخهم ؛ يأتي الطالب ويقرأ على الشيخ والشيخ يسمع ، إذا كان هناك أخطاء يصوبها له .

فهاتان طريقتان من طرق التلقي في السُّنَّة ؛ فمسلم يرى أن ما أخذ بالسمع يُستخدم معه كلمة " حدثنا " ، وما تُلقَى بالعَرَض يستخدم معه كلمة " أخبرنا " ، ولذلك كان يُدَقِّق في ألفاظ شيوخه وشيوخ شيوخه الذين استخدموا هذه العبارة ، ولذلك تجده مثلاً مرة يقول : " حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير ؛ أما ابن أبي شيبة فقال أخبرنا ، وأما ابن نمير فقال حدثنا " ، مع إنها عند البخاري واحد ما كان يُتَّعَب نفسه ويقول أما وأما ... ، لكن لأنه يفرِّق ويريد أن يدقق في ألفاظ الشيوخ ، حتى هذه الصيغ كان يبيِّن الفروق فيما بينها عليه رحمه الله .

هذا من مزاياه الكبرى في الحقيقة والتي تبين دقته المتناهية ، لَأنه دَقَّق في مثل هذه الألفاظ وتَحَرَّى في هذه الاختلافات اليسيرة ، فكيف سيكون تَحَرُّيه في متن الحديث وألفاظ الحديث ؟! لا شك أن هذا دلالة وعلامة أنه سيبليغ من التحري مبلغًا عظيمًا .

من مزايا الإمام مسلم في هذا الكتاب وهي متعلقة أيضًا بدقته وتحريه : ما ذكر عنه من منهجه في سياق الأحاديث التي تُروى بإسناد واحد ، فمثلاً صحيفة همام بن مُتَبَّه عن أبي هريرة كلما أراد أن يروي حديثاً منها يروي بالإسناد عن همام بن منبه عن أبي هريرة يقول : " وذكر أحاديث ومنها حديث كذا " .

أما البخاري فربما فعل شيئاً آخر يقول بالإسناد : " حدثنا همام بن منبه عن أبي هريرة . . . " يذكر أول حديث من هذه النسخة ثم يذكر الحديث الذي يريد أن يستدل به ؛ هذه طريقة عند الإمام البخاري في إيراد هذه النسخة ، أو أن يكتفي فقط بالحديث التي يريد أن يحتج بها .

فتصرف مسلم لا شك أنه أوضح وأدق من تصرف الإمام البخاري في هذه المسألة .

الكلمة الثانية في العنوان " **الصحيح** " :  
ولا شك أن هذا تصريح منه بشرط كتابه ، وأنه يشترط ألا يورد فيه إلا الأحاديث الصحيحة .

وهناك أيضًا عبارة أخرى في كتابه غير المقدمة ؛ ميزة الإمام مسلم أن له مقدمة ، فنحن لسنا مضطرين فقط إلى أخذ شرطه من عنوان الكتاب ، بل أيضًا مقدمة " صحيح مسلم " مليئة ببيان شرطه في كتابه .

لكن أيضًا حتى في أثناء الكتاب له عبارة تبين منهجه وهي عبارة مهمة ويجب أن نقف عندها : لما سُئِلَ عن حديث **«إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ فَأَنْصِتُوا»** (أو **«إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»**) سُئِلَ عن هذا الحديث في صحيحه ؛ لأنه رواه من حديث أبي موسى بهذه اللفظة ، وسُئِلَ عن هذه اللفظة التي وردت أيضًا في حديث أبي هريرة ؟ فقال : " هو عندي صحيح " .

فقال له السائل : لِمَا لم تضعه هاهنا ؟ أي ما دام أنه صحيح لِمَا لم تدخله في صحيحك ؛ حديث أبي هريرة **«إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»** ؟ فقال الإمام مسلم : وهذا الكلام كله في " صحيح مسلم " كما هو معروف قال : " ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا ، إنما وضعتُ هاهنا ما أَجْمَعُ عليه " .

هذه كلمة مهمة في بيان شرط مسلم في كتابه ؛ لأنها تبين أنه قد يترك بعض الأحاديث لأنها مما لم يُجمع عليه ، ومنها حديث أبي هريرة الذي ذكره .

الذي نحتاج للوقوف عنده : ما معنى قوله في هذه العبارة " إنما وضعت هاهنا ما أجمع عليه " ؟ لأنها عبارة فيها شيء من الإشكال ، نحن نقرر أن هناك أحاديث انْثَقِدَت على البخاري ومسلم ، فما هو مقصود الإمام مسلم بهذه العبارة ؟

هناك عدة فهم دُكرت في الكتب التي تكلمت عن شرط مسلم : **الرأي الأول :** منهم من قال بأن هذا على ظاهره ، وإن مسلمًا يرى أن العلماء أجمعوا على صحة هذا الحديث إجماعًا أصوليًا كاملاً ؛ هذا هو الرأي الأول .

**الرأي الثاني ؛** وهو قريب من السابق : أنه إجماع أئمة الحديث ، كأنه يريد أن يُخرج الفقهاء أو الأصوليين أو ما شابه ذلك ، يقول : ما أجمع أئمة الحديث على صحة هذه الأحاديث ؛ هذا الرأي الثاني . **الرأي الثالث ؛** قالوا : إنه أراد أربعة من أئمة الحديث خاصة ، أنهم إذا اتفقوا على صحة الحديث أخرج هذا الحديث ، واختلفوا في هؤلاء الأربعة :

فهناك قول يقول إنهم : ابن معين ، وأحمد ، وعثمان بن أبي شيبة ، وسعيد بن منصور ؛ هذا قول . والقول الثاني أنهم : ابن معين ، وأحمد ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم الرازي .

**الرأي الرابع :** أنه دَكر ما اجتمعت فيه شرائط القبول ، يعني يقول : " إنما ذكرت في هذا الكتاب الأحادي التي اجتمعت فيها شروط الصحة " ، أو الشروط التي أجمعوا على وجودها أو اشتراط وجودها ، الشروط التي أجمعوا على أن الحديث لا يُصح إلا بوجودها ، فإذا كان الحديث صحيحًا لكن على شرط لم يُتفق عليه لا يخرج في الصحيح ، إنما يذكر ما صح بالشروط المتفق عليها ؛ هذا قول . **الرأي الخامس ،** أنهم قالوا : أنه يريد ما لم يختلف فيه الثقات ، أنه يخرج الأحاديث التي لم يقع فيها اختلاف ؛ لا في متنها ولا في إسناده .

لكن في الحقيقة - هذه الأقوال كلها في رأيي فيها شيء من النظر ، وسأبين لكم الآن باختصار النظر في هذه الأمور : فمثلاً بالنسبة للذين يقولون إن شيوخه عامة وأئمة الحديث ، ذكرنا أن هناك علماء للحديث خالفوه في بعض الأحاديث ، وبعضهم عرف انتقاداتهم ويسمع بها ويعرفها - ولا شك - ، فلا يمكن أن يكون مقصوده إجماع العلماء بهذا المعنى .

الشيء الثاني الذي يرد على بعض هذه الأقوال قضية من قال بأنه يريد الشروط التي قد اجتمع عليها .

الصحيح أن شروط الحديث الصحيح الخمسة مُجمَع عليها ومتفق عليها بين أئمة الحديث ، وهذا الذي يترجح عندي والله أعلم ؛ أن خلاف المحدثين في التصحيح لا يرجع إلى اختلاف في الشروط ، وإنما إلى الاختلاف في وجود هذه الشروط من عدم وجودها . أما الشروط فقد اتفق أئمة الحديث على اشتراط هذه الشروط ؛ فالقول الأخير إذن يكون غير صحيح .

من يقول بأنه يقصد الأئمة الذين سُمُّوا ، نحن نجد أحاديث انتقدها ابن معين وانتقدها أبو حاتم وانتقدها أبو زرعة وهي موجودة في " صحيح مسلم " ، ممكن يقول واحد : لعله مثلاً انتقدها بعد أن رأى " صحيح مسلم " . لكن هذا مستبعد في الحقيقة ليس بأمر قريب ، بل الأقرب أن الإمام مسلم يقصد معنى آخر .

الذي يظهر لي أن الإمام مسلم قصد بهذه العبارة معناها السهل الواضح بعيد كل البعد عن المعنى الأصولي ، وهو : أنه لا يعرف خلافاً في قبول هذه الأحاديث ، أنه أخرج الأحاديث التي لا يعرف هو فيها خلافاً ، فهو يُخبر حسب ما يعرف ، ولذلك حديث أبي هريرة يرى أنه صحيح لكن ما أخرجه لأنه يعرف أن غيره يخالفه فيه ويضعفه ، والأحاديث التي لا يعرف فيها خلافاً هي التي أخرجها في صحيحه ، وقد يشير إلى ذلك القصة الصحيحة التي يأتي ذكرها بلفظها أنه عرض صحيحه على أبي زرعة فما أشار عليه أبو زرعة بأنه منتقد حَدِّقْهُ ، وإن كان في هذه القصة لا إشكال فيها ؛ لأننا ذكرنا أن أبا زرعة انتقد أحاديث وهي موجودة في " صحيح مسلم " ، لكن لعل أبا زرعة استعرض الصحيح استعراضاً سريعاً كما هو بادي النظر في القصة أن مسلماً أتاه وعرض عليه الصحيح ولنفترض أنه بقي عنده يوماً أو يومين فلعله استعرضه استعراضاً سريعاً ، فنبهه على بعض الأحاديث فضرب عليها مسلم ، ولا يلزم من ذلك أن يكون أبو زرعة درس الكتاب دراسة مستقصية وكاملة وأنه قلَّ الكتاب من أوله إلى آخره ، القصة ليس فيها ما يثبت أنه جرد الكتاب من أوله إلى آخره بالتتابع وأن كل ما انتقده هو كل المنتقد عنده .

فوجود أحاديث ينتقدها أبو زرعة موجودة في " صحيح مسلم " لا يعارض القصة الثابتة الصحيحة من عَرَّضَهُ لهذا الكتاب الصحيح على الإمام أبي زرعة .



ما دام نتكلم عن شرط الصحيح ، ومن شرط الصحيح عدالة الرواة وضبطهم ، فستكلم عن شرط الإمام مسلم في الرواة :  
وسبق أن ذكرنا شرط الإمام البخاري أن يُخرج للطبقة الأولى والثانية ، وقلنا إن المقصود بالطبقة الأولى والثانية - كما ذكر الحازمي - هم الرواة الذين عُرفوا بالضبط الكامل والإتقان والحفظ ، وعرفوا أيضًا بملازمة الشيوخ الذين رَوَوْا عنهم ملازمة طويلة ؛ هذه الطبقة الأولى ، وهم الشرط الأعلى للبخاري .  
الطبقة الثانية : وهم الرواة الحفاظ الثقات الضابطون ضبطًا تامًا ، لكنهم لم يلزموا الشيوخ الذين رَوَوْا عنهم ، يقول الحازمي : " وهؤلاء من شرط مسلم " فإن مسلمًا يُكثر من الإخراج لهؤلاء ، بل إن مسلمًا عليه رحمة الله صرَّح أنه سيخرج أيضًا في المتابعات والشواهد لمن كان خفيف الضبط .  
وسنقرأ عبارة الإمام مسلم التي ذكر فيها شرطه في الرجال لنقف عندها لأن فيها خلًا بين أهل العلم .  
يقول الإمام مسلم بعد أن ذكر كلامًا حول شرطه في الرجال وذكر أن الرواة الحفاظ المتقنين وضرب لهم أمثلة ، هؤلاء يقول هم القسم الأول من الرواة ؛ ١ - لحفاظ المتقنين الضابطين أصحاب الضبط التام ، يقول في مقدمة صحيحه : " فأما القسم من الرواة فإننا نتوخى أن نقدّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى ، من أن يكون ناقلوها أهل الاستقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا ، لم يوجد في رواياتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش ، كما قد عُثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم " . هؤلاء أصحاب الضبط التام القسم الأول .  
ثم يقول : " فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أئممناها أخبارًا يقع في أسانيدنا بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المتقدم قبلهم ، وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم السُّتر والصدق وتعاطي العلم يشملهم ، كعطاء بن السائب ، ويزيد بن أبي زياد ، وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حُمّال الآثار ويُقال الأخبار ، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين ، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة ؛ لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة نيرة " .

هنا يصرح أنه سيُخرج أولاً ويعتني أولاً بالطبقة الأولى وهي :  
 المتقنون الحفاظ ، ثم يقول إذا أخرجت رواية هؤلاء قد أخرج أيضاً  
 لمن كان دونهم في الحفاظ والإتقان وهم آخر مراتب القبول .  
 فهؤلاء الرواة الذين سماهم عند مسلم هم في آخر مراتب القبول ،  
 ولذلك يقول : " فإن اسم السُّر والصدق وتعاطي العلم يشملهم " .  
 وأنه هنا أن المقصود بالسُّر ليس المقصود به ما اصطلح عليه  
 المتأخرون من أن المستور هو : القسم الأول من المجهول وهو من  
 روى عنه راويان عدلان ولم يُجرح ولم يُعَدَّل ؛ هذا هو المستور عند  
 المتأخرين عند ابن الصلاح . ليس هذا هو المقصود بالسُّر هنا وإنما  
 المقصود بالسُّر هنا أنه لم يُعرف عنه الفسق .  
 فهذا القسم من الرواة هم كما ذكرنا هم الرواة الخفيفون الضبط ،  
 على كل حال كلام الإمام مسلم ظاهر والأمثلة التي ذكرها تدل على  
 ذلك .

### أما بالنسبة لهؤلاء الذين ضرب بهم المثل وهم :

- 1- عطاء بن السائب : فهو راوٍ اختلط ؛ فروايته قبل الاختلاط مقبولة  
 وروايته بعد الاختلاط ضعيفة ، ومسلم لم يُخرج له في الصحيح أبداً ،  
 مع أنه ضرب به المثل لكنه لم يُخرج له في الصحيح أبداً .
- 2- وأما يزيد بن أبي زياد : فهو راوٍ فيه خلاف كبير ، والراجح أنه  
 حسن الحديث ، خاصة إذا صرح بالسمع ، ولم يرو له مسلم إلا حديثاً  
 واحداً متابعه ، لم يُخرج له مسلم إلا حديثاً واحداً في المتابعات .
- 3- وليث بن أبي سليم : فيه خلاف أكبر من الخلاف الذي في يزيد  
 بن أبي زياد ، وكثير من أهل العلم يضعفه ، لكن الراجح عندي - والله  
 أعلم - وهو الراجح عند مسلم قبل ذلك أنه في آخر مراتب القبول  
 وأنه يُحتج به لكن في آخر مراتب القبول ، وهو أيضاً لم يخرج له  
 الإمام مسلم إلا حديثاً واحداً مقروئاً براوٍ آخر ، وبذلك بالفعل يُطبَّق  
 مسلم الشرط الذي ذكره ؛ أنه يخرج لهؤلاء في متابعات كتابه ، لكن  
 أيضاً حتى هؤلاء الرواة عند مسلم لم ينزلوا عن درجة القبول ، وهذا  
 الذي نؤكد أنه حتى رواة المتابعات والشواهد عند صاحبي الصحيح  
 الأصل فيهم أيضاً أن لا ينزلوا عن درجة القبول ، وكلام مسلم في  
 هذا الموطن صريح بهذا الأمر .

قد يعترض بعض طلبة العلم بأمر وهو كلام أبي زرعة الذي قلنا أننا  
 سنذكره بعد قليل ، قصة الإمام مسلم مع أبي زرعة ؛ حيث يقول  
 البرذعي وهو تلميذ للإمام مسلم وتلميذ لأبي زرعة يقول : " شهدت

أبا زرعة ذكر كتاب الصحيح الذي ألفه مسلم ثم الفضل الصائغ على مثاله ، فقال لي أبو زرعة : هؤلاء قوم أرادوا التقدم قبل أوانه فعملوا شيئاً يتشوفون به ، ألفوا كتاباً لم يُسبقوا إليه ليقيموا لأنفسهم رياسة قبل وقتها " .

هذا اجتهد من أبي زرعة ، لا نشك أنه أخطأ فيه ، يعني اعتبر أن هذا التصرف من مسلم لأن مسلماً من طبقة تلامذته وإن كان قريب منه في السن لكن أبا زرعة أكبر منه سنّاً ولعله علماً أيضاً ، فانتقد عمل مسلم هذا ، وسيأتي وجه انتقاده ، ولذلك أساء النية في الإمام مسلم .

يقول البرذعي : " وأتاه ذات يوم - يعني جاء مسلم لأبي زرعة في ذات يوم - وأنا شاهد رجلٌ بكتاب الصحيح من رواية مسلم ، فجعل ينظر فيه ، فإذا حديث أسباط بن نصر فقال لي أبو زرعة : ما أبعد هذا من الصحيح يُدخل في كتابه أسباط بن نصر " . انتقد عليه أن يروي لرجل اسمه أسباط بن نصر ، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله .

قال : " ثم رأى في الكتاب قطن بن نسيّر ، فقال لي : وهذا أطمُّ من الأول ؛ قطن بن نسيّر وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن أنس ، ثم نظر فقال : يروي عن أحمد بن عيسى المصري في كتاب الصحيح ، قال لي أبو زرعة : ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى وأشار بيده إلى لسانه كأنه يقول الكذب " . يعني يتهم أحمد بن عيسى بالكذب وانتقد على الإمام مسلم أنه يروي عنه في الصحيح .

ثم قال : " يحدث عن أمثال هؤلاء ويترك عن محمد بن عجلان ونظرائه " .

هذا نقد ؛ أنه انتقده في رواياته عن بعض الرواة وهو يرى أنهم ليسوا أهلاً لإدخالهم في الصحيح .

النقد الثاني قال : " ويُطَرِّق لأهل البدع علينا ، فيجدون السبيل بأن يقولوا لحديث إذا احتج عليهم به : ليس هذا في كتاب الصحيح " .

يعني يقول بأن أهل البدع سيذّعون بأن كل الصحيح هو الموجود في " صحيح مسلم " ، فإذا احتجنا عليهم بحديث صحيح غير موجود في

" صحيح مسلم " ، يقولون : لو كان صحيحاً لأورده مسلم في الصحيح ؛ فهذا هو وجه النقد الثاني عند أبي زرعة عليه رحمة الله . قال : " ورأيت يذم وضع هذا الكتاب ويؤنّبهُ " .

يقول البرذعي : " فلما رجعتُ إلى نيسابور في المرة الثانية ذكرْتُ لمسلم بن الحجاج إنكارَ أبي زرعة عليه وروايته في هذا الكتاب عن أسباط بن نصر ، وقطن بن نسير ، وأحمد بن عيسى ، فقال لي مسلم : إنما قلت صحيح " .

أيُش معنى : " إنما قلت صحيح ؟ " .

يعني : أنا ما قلتُ بأن هذا هو الصحيح وحده ، أنا قلتُ : ما أذكره في هذا الكتاب فهو صحيح ، ولم أقل إن ما لم أذكره في هذا الكتاب ليس بصحيح .

فالنقد الذي يقول إنه يُطَرَّق لأهل البدع غير وارد ، فكيف إذا استحضرنا قضية كلمة " المختصر " التي أوردتها والتي هي قاطعة بأنه لا يريد استيعاب الحديث الصحيح .

وسنكمل بالغد إن شاء الله كلام أبي زرعة وموقف الإمام مسلم منه ، وجواب الإمام مسلم على هذه الانتقادات .

وصلّى اللهم وسلم ، وباركْ على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .